الفصل الخامس

مصر في مؤتمر لوزان

(أكتوبر ١٩٢٢- يوليه ١٩٢٣)

obeikandl.com

نفضت تركيا عن نفسها أكفان الانحلال الذي أصابها في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعثت الحياة من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحابه وأنصاره، بالرغم من الهزائم التي حاقت بها في تلك الحرب.

احتل الحلفاء الأستانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير في مايو سنة ١٩١٩، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهددة بالتمزق إذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء، فإن كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدوا لتركيا حكم الفناء والإعدام، فانبعثت الحركة الوطنية في الأناضول عقب احتلال أزمير، وأنشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطني الكبير) في أنقره، وتولت تنظيم الجهاد الوطني وإدارة شئون البلاد، وافتتحت يوم ٢٣ إبريل سنة ١٩٢٠ وقطعت صلتها بحكومة الأستانة التي كانت موالية للحلفاء، مستسلمة لمطالبهم، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة "سيفر" Severs التي كانت تقضي على تركيا قضاء مبرمًا، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية، واعتبرتها باطلة، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليوناني الذي كان يمده الانجليز بالعون والعتاد، فظفر الترك باليونان في معارك عدة أهمها معركة "أين أونو" الأولى في يناير سنة ١٩٢١، والثانية في مارس، ومعركة "سقاريا" في أغسطس سنة ١٩٢١، ومعركة "دملوبينار" في أغسطس سنة ١٩٢٢، ودخل الجيش التركي أزمير في ٩ سبتمبر، وقذف بالأروام إلى البحر، واضطرت اليونان إلى عقد الهدنة مع الترك "في مودانيه" يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر في معاهدة "سيفر"، فلم ير الحلفاء بدا من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولي في "لوزان" لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة، وتسوية الحالة في الشرق الأدنى عامة.

وكان لابد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر في مصير المسألة المصرية، إذ هي جزء من المسألة الشرقية، لذلك اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها، وقد ظهرت هذه الدعوة في أواخر عهد وزارة ثروت باشا، وأراد ثروت أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلاً رسميًا، وأوفد سيف الله يسري باشا إلى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر، وهي أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان، إليها، ولكن سقوط وزارة ثروت وقف هذه المهمة،

وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر، ولم تتابع مساعي وزارة ثروت في هذا الصدد، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها في هذا المؤتمر العتيد.

ورأى الحزب الوطني والوفد المصري وجوب اشتراك مصر في مؤتمر الصلح اشتراكًا شعبيًا، فأصدر الحزب الوطني القرار الآتي:

قرار الحزب الوطني في اشتراك مصر في مؤتمر لوزان

"اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رياسة حضرة الأستاذ أحمد لطفي بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفاني بك وإسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوي بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيري بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طليمات وعبد الرحمن الرافعي بك والأساتذة أحمد وجدي وعبد المقصود متولي وأحمد وفيق ومحمد زكي علي.

"وبعد المناقشة في مسألة اشتراك مصر في مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتي:

"إن من مصالح مصر أن تشترك في مؤتمر الصلح لتصل بذلك إلى إعلان حقوقها وتقريرها، غير أن الحزب الوطني يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمد من جانب الأمة ممثلة في جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك.

"والحزب الوطني في الوقت الذي أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن في بادئ الأمر على رأيه إلى نصرة مبادئه وتعضيد خططه يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملاءمة لدعوة الأمة إلى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب.

"وأنه في الوقت الذي لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والإجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطني بدا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال في مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها"[١٦].

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصري في اليوم نفسه القرار الآتي:

---

(١٦) الأهرام – ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

"سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر في معاهدة سيفر.

ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر – ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها – وهم هيئة الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين:

أولاً: إقرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس.

ثانيًا: تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادي النيل.

"على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن.

"ولما كان من مصلحة انجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية في جوهرها على الوجه الذي صوره رئيس وزارتها في إخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فقد أذيع أن مخابرات تجري باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوًا في المؤتمر وفي هذا كل الخطر لأن معناه – إذا صح– أن انجلترا تسعى بواسطة مروجي سياستها من المصريين لكي يكون نقل السيادة التركية إلى مصر رسميًا، وأن تظل هي محتفظة بجوهر السيادة، إنه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتي تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثًا من قلوب الشعب، لا مرددًا لصدى ما يمليه الانجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة.

"إن كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان في هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة في إبداء الرأي نحو مصير البلاد ولكي لا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأبرهم بها.

"المصري السعدي، حسين القصبي، أميرالاي محمود حلمي إسماعيل، عبد الحليم البيلي، راغب إسكندر".

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وألف الحزب الوطني وفده من أحمد لطفي بك، وحافظ رمضان بك، والأستاذ أحمد وجدي، وأحمد خيري بك، والدكتور إسماعيل صديق بك، وسعيد طليمات بك، وأبحروا من الإسكندرية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وألف الوفد وفده من حسن حسيب باشا، وعلى الشمسي (باشا)، وسلامة ميخائيل بك، والأستاذ عبد الحليم البيلي، وحسين هلال بك، وإبراهيم راتب بك، وعطا عفيفي بك، وأبحروا من الإسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطني

(١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

وإذا رأى الوفدان بعد وصولهما إلى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التي يتقدمان بها إلى المؤتمر، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام، فقد قررا الاندماج معًا في هيئة واحدة سميت (الوفد المصري) وتم الاتفاق على ذلك في اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق "إكسلسيور" يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعًا، سميت "الميثاق الوطني"، هذا نصها:

"إنه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلبًا لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل أكسلسيور بروما أعضاء وفد الحزب الوطني وأعضاء الوفد المصري وعرض كل منهما برنامجه على الآخر، وبعد الإطلاع عليهما والمناقشة فيها تقرر بين الطرفين ما يأتي:

أولاً: أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين في مأموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتي:

١- الاستقلال التام لوادي النيل بدون أي تدخل أجنبي أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال.

٢- معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا أثر لها.

٣- جلاء الجنود الإنجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادي النيل.

٤- عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به إيجاد أي مركز ممتاز خاص لها في جميع أنحاء وادي النيل.

٥- مسألة الامتيازات الأجنبية لا تحل إلا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة.

٦- مقاومة أي محاولة تفضي إلى مفاوضة إنجليزية مصرية لحل قضية مصر عند بحثها في مؤتمر لوزان.

٧- إحباط كل محاولة انجليزية ترمي إلى حمل مصر على إقرار أي تدبير من التدابير التي اتخذت في ظل الأحكام العرفية.

٨- تقرير حيدة قناة السويس طبقًا للمبدأ الذي تقرر في مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة.

ثانيًا: العمل على منع تمثيل مصر في المؤتمر بواسطة أي وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأي الشعب.

ثالثًا: العمل على تمثيل الشعب المصري لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالي سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه.

رابعًا: يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصري والحزب الوطني (الوفد المصري).

تحرر هذا من نسختين في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢".

وقد أقر سعد باشا هذا الائتلاف، وأرسل برقية من جبل طارق إلى الوفد المتحد قال فيها: "سرني الخبر الذي وصل إليّ من إبرام الاتفاق بينكم ولكني لا أرى لزومًا للسعي لدى مؤتمر لوزان من أجلي، إن الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم إلى تحقيق أهداف الأمة".

مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر

قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة إلى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر، طلب فيها قبوله في المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها، قال ما تعريبه:

"يرى مندوبو الشعب المصري أنه من الأمور اللازمة التي لابد منها أن تسمع أقوالهم في مؤتمر لوزان لأنه يكون من أشد ضروب الإجحاف والحيف أن يقرر مصير مصر بدون أن يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها.

"إن المعاملة التي كانت مصر ضحيتها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة إلا أنها زادت حالة بلادنا السياسية تفاقمًا، فمصر في حالة اضطراب وفوضى منذ عقد الهدنة، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوي على أشد الأخطار ومن شأنها أن تفضي إلى مشاكل يخشى أمرها، وهذا في حين أن الشعب المصري يريد النظام والأمن، فيقتضي لأجل مصلحة السلم الدولي وخصوصًا لمصلحة السلم في دائرة البحر الأبيض المتوسط أن يوجد في نهاية الأمر حل عادل يكون مرضيًا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شيء آخر مرضيًا للشعب المصري.

"إن مؤتمر لوزان الذي اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلاً من معاهدة "سيفر" وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول، إن هذا المؤتمر يكون قد عمل عملاً ناقصًا لا وافيًا تمامًا إذا هو لم يباشر البحث في المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلي الشعب المصري.

"إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الانكليزي الذي وقع في سنة ١٨٨٢ لم تكن في وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق، ونحن لم نقبلها قط، كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية.

"ثم إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر في سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية لم تكن إلا بمثابة إطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه، ولا يمكن التسليم على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة أدنى صفة قانونية، لأن مصر صاحبة الشأن الأول لم يؤخذ رأيها فيها، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر، فهي حالة رفضها المصريون أيضًا.

"وتعد مصر نفسها مستقلة استقلالاً تامًا مطلقًا، والأمر الوحيد الذي يمس هذا الاستقلال هو وجود انجلترا في بلادنا، فمهما تكن الأسباب التي حملت الحلفاء بمناسبة معاهدات الصلح

على أن يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هي الحالة المكونة وقتيًا من الحماية البريطانية الباطلة تمامًا، فإن لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفًا كبيرًا ظاهرًا.

إن استقلال مصر لا يهدد أحدًا ولا يهدد مصلحة، وبعكس ذلك فإن تسلط أية دولة من الدول على وادي النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجل مصالح عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر.

"إن مثل هذا التسلط هو الذي عارضه "البروتوكول" أو الاتفاق الذي أمضى في سنة ١٨٨٢ في ترابيا[١٧] وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونص فيها صريحًا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسعى إلى الحصول على امتياز خاص بها في مصر أو احتلال أي جزء من أراضيها، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسمًا أو فعلاً يوجد لأوربا منبعًا لمشاكل لا تحصى، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونًا وموطدًا، فإن السيادة السياسية التامة في مصر لدولة مثل بريطانيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميًا. وإذا وقعت حرب فإن الدولة التي يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الأبيض المتوسط وهو ليس أقلها شأنًا وأهمية.

"ولم نشأ في هذا الوقت إلا توجيه أنظار الدولة إلى حالة دقيقة جدًا، فإذا كنا نحن المصريين – الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقًا في الاستقلال – نعد هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسي لكيان وطني صحيح فإن أوروبا يجب أن تعد استقلال مصر بمثابة عامل رئيسي للسلم في الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط، فمسألة مصر ليست إذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التي يمكن حلها بإرادة دولة واحدة، إن لأوربا كلها مصلحة في توطيد السلم، وكيف يوطد السلم في مصر التي تطلب استقلالها بلا كلل بدون أن تفاوض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والإخلاص؟

"يجب أن تشترك مصر في مؤتمر لوزان إذ لا بد لها قبل كل شيء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها.

"ولعل أقطاب الدول المعهود إليهم في إدارة أعمال المؤتمر يأبون أن يكون تمثيل مصر صوريًا، فلكي يكون هذا التمثيل مفيدًا يجب أن يكون حقيقيًا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر

---

(١٧) هو الميثاق المعروف بميثاق النزهة الذي عقد في ترابيا (ضواحي الآستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه في كتابنا – "الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي" ص٣٢٦ الطبعة الأولى.

الحقيقيون من التكلم باسمها، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التي تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من لحكومة المصرية في مؤتمر لوزان، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلي الشعب المصري الحقيقيين أن نحذر ممثلي الدول في المؤتمر كي لا يتجدد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذي كلف كثيرًا من الأموال والأرواح وأوقف الأكثرية العظمى في أنقره ضد الأقلية الصغرى في الآستانة.

"إن الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا المنفي الآن في جبل طارق هو الوفد الوحيد الذي وكلته الأمة ليتكلم باسمها؛ لذلك نتشرف أن نطلب إلى ممثلي الدول في المؤتمر أن يقبلونا في هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم الشعب المصري".

وقدم الوفد المتحدة عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح المطالب المصرية، نخص بالذكر منها التقرير الذي قدمه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية بين فيه أن انجلترا هي وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلي التام.

وحلل الوفد في التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترفت فيه الحكومة الانكليزية تحت ضغط الحوادث التي وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأكد أن التحفظات الأربعة التي اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهميًا.

ثم بسط الحالة المالية في مصر، فذكر كثيرًا من الحجج والأدلة التي تثبت أن هذه الحالة على أعظم جانب من السلامة والمتانة، وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمي وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الإدارة الانكليزية إلى الحيلولة دونه.

أما السودان فقد أثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوي لها من جميع الوجوه.

وفي ختام التقرير ألح الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذي كانت مصر ضحيته، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على انجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال في عرف انجلترا إلا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة.

وذكر الوفد التضحيات التي بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة، وقال إن الشعب المصري على رغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثماني سنوات تحت الأحكام العسكرية

البريطانية مصمم على أن يرفض بكل قواه الإرادة الجائزة التي تقضي عليه بالاستبعاد، ثم قال إنه ليشق علينا أن نظن أن الإرادة الإنكليزية يمكن أن تتغلب على العدل زمنًا غير محدود وأن على مصر أن تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطني وكيانها نفسه ثمنًا لذلك الامتياز المحزن، امتياز وقوعها على طريق الهند، فمؤتمر لوزان يستطيع أن يعيد السلام في مصر التي هي من المراكز التي تعدّ محور السياسة الشرقية وأن يضع بذلك حدًّا نهائيًا لحالة لا يقتصر أمرها على أنها مثيرة في حد ذاتها بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه في الجانب الأفريقي والجانب الآسيوي من البحر الأبيض المتوسط، ولما كان الوفد المصري يثق برغبة الدول في أن تقيم في الشرق سلمًا عامًا ثابتًا فإنه يطلب باسم الشعب المصري:

أولاً: الاعتراف بالاستقلال التام لوادي النيل (مصر والسودان).،

ثانيًا: جلاء الجنود البريطانية عن وادي النيل كله.

ثالثًا: إبقاء الحياد الفعلي التام لقناة السويس وأن يعهد إلى مصر في المحافظة على هذا الحياد.

وقدم مذكرة عن مسألة قناة السويس وأن يعهد إلى مصر في المحافظة على هذا الحياد.

وقدم مذكرة عن مسألة قناة السويس، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حيدة القناة، وألمع إلى الأدوار التي مرت بها، قال:

"عن مصر أجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم، وقد نص في عقد الامتياز نفسه على حياد القناة، فمصر هي صاحبة الفكرة الأولى في تقرير هذا الحياد حرصًا على مصلحة جميع البلدان، وبذلت مصر في سبيل القناة تضحيات عظيمة، فأنفقت عشرين مليون جنية وقدمت للعمل لدى الشركة التي هي صاحبة الامتياز أكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك ألوفًا منهم أثناء العمل، وهكذا لم تقتصر على خدمة الإنسانية من الوجهة الأدبية بل أقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية أيضًا".

ثم شرح الوفد في المذكرة إقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢، في حين أنه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهود مصر المتعلقة بحرية الملاحة في القناة لكان في وسع هذه الجيوش أن تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال.

ثم أشار إلى مسلك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها، مبينًا أنها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة وأخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالي في عهد إسماعيل باشا فاشترت بثمن

بخس ٦٠٢ و ١٧٦ من أسهم القناة، وقال إن المعاهدة المعقودة في الآستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هي بمثابة قانون دولي حقيقي لقناة السويس، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التي يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها.

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية في وادي النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهي المساواة بين الدول وهي المساواة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٨٨٨.

وختم الوفد بيانه قائلاً: "إن استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صونًا حقيقيًا وافيًا، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة، ومصر هي وحدها التي يحق لها من الآن فصاعدًا أن تتولى حراسة حياد القناة، فالحق المخول لتركيا في أن تقدم المساعدة لمصر في الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع سببه إلى ما كان لها من السيادة على مصر، والواقع الآن أن تركيا لا تتمسك بهذه السيادة، فالحق الذي كان لها يعود إلى مصر طبعًا ويتبين مما تقدم أن مقتضيات الحرص على حياد قناة السويس هي مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر".

على أنه، مع الأسف، حصل انشقاق في الوفد المتحد، إذ انفصل الوفدان، واسترد كل منهما حريته في العمل، فضعف شأنهما معًا، وبدا انفصالهما من إيفاد كل منهما إلى أنقرة بعثة تمثله، وقابلت كل بعثة الغازي مصطفى كمال، وأخذت كل منها تنتقص من صفة البعثة الأخرى، فكان لهذا الانقسام أثره السيء في نفوس ساسة الترك.

رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصري

وأبدى الغازي مصطفى كمال (أتاتورك) شعورًا طيبًا نحو الشعب المصري في كتاب بعث به إلى رئيس الوفد المؤتلف، أعرب فيه عن أمله في أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصري ومثابرته في مجهوداته وتضحياته.

"حضرة صاحب المعالي حسن حسيب باشا (رئيس الوفد المصري) بالنيابة)

لوزان

"تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه إلينا باسم "الوفد المصري" رياسة سعد زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهاني التي بعث بها الشعب المصري إلى الشعب المصري التركي بمناسبة انتصاراته الباهرة التي توّجت تضحياته العظيمة.

"إن الشعب التركي الذي تربطه بالشعب المصري أواصر الإخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام كما أن الأمة التركية تكون سعيدة أن ترى مصر قد حلت في المكان اللائق بها بين الأمم، وما دام الشعب المصري متحدًا، ومثابرًا، في مجهوداته وتضحياته، فإنه لا شك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام، وسيستمر جميع موارده، وقواه وثروته، لأن هذا المطمح الأسمى حق طبيعي تؤيده العدالة السماوية، وإني أؤكد لسعادتكم أن العالم الإسلامي بأسره، والشعب التركي، وشخصي أيضًا نغتبط أعظم اغتباط عند ما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الانجليز، وانتهز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا بإبلاغ عبارات شكري إلى الشعب المصري النبيل".

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية

"غازي مصطفى كمال

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر لا يصفه رسمية ولا بصفة شعبية، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء، وهي المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣.

النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان

(٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣)

كانت معاهدة "سيفر" تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة بمقتضى معاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها، فكان هذا التصريح تفسيرًا لمدلول التنازل، وأنه لمصر، وقد شكر الوفد المصري عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته إلى مصر، وتكلم في هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلاً:

"اسمحوا لنا أن نشكر دولتكم باسم الشعب المصري للتصريح الذي أبديتموه في ٣١ يناير وأكدتم به رسميًا أن المجلس الوطني الكبير في أنقره تنازل للشعب المصري عن حقوق تركيا وامتيازاتها في مصر، وأنكم بهذا التصريح الرسمي قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم، وإن الشرق ليفخر بتركيا التي نال ساستها إعجاب العالم بما أبدوه من السياسة الحازمة المقرونة بالكرامة والشهامة، كما نال جنودها وزعماؤها الكبار إعجاب العالم كله بأعمالهم في

ميادين القتال، وإننا نرجو أن تبلغوا الغازي مصطفى كمال باشا والمجلس الوطني الكبير في أنقره عواطف الشعب المصري ودعاءه للأمة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح".

فرد عصمت باشا معربًا عن الشكر لما أبداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصري وتمنياته وقال: إننا كنا دائمًا صادقين وصرحاء في جميع تصريحاتنا وإننا نرغب أن تكون مصر بلادًا مستقلة استقلالاً داخليًا وخارجيًا، فمصر ذات مقام معدود بين الأمم العظمى، وهي جديرة بالاستقلال ومستحقة لها بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة، إن الشعب المصري على جانب عظيم من القوة، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وأنتم تنجحون، والاتحاد هو السلاح الأساسي للشعب الذي كان يكافح في سبيل حريته، وإني أعلم أن الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية ورقيًا في بلادكم، وإننا نتمنى لوفدكم الذي كنا دائمًا نشعر نحو أعظم شعور بالعطف والاحترام أن ينجح في مساعيه ومجهوداته في سبيل استقلال مصر".

وهاك بيان النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان:

المادة ١٧: يسري مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤.

المادة ١٨: صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءًا من مدفوعات الدين المصري العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية.

المادة ١٩: إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسري عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة – ستسوي فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها.

المادة ٩٩: ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفد من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلي بين تركيا والدول المتعاقدة فيها.

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية.